

أستراليا تنضم للدول الرافضة لميثاق الأمم المتحدة بشأن الهجرة



رئيس الوزراء الأسترالي سكوت موريسون

غير شرعية والذين يصلون إلى أستراليا بالطريقة الصحيحة. وأصبح الميثاق العالمي للهجرة مثاراً للجدل في العديد من الدول في الغرب، وخاصة في الدول التي تقودها حكومات محافظة، حيث تقول بولندا، والنمسا، وتشيك، وكرواتيا، ولنجي، وبلغاريا، وإستونيا، وإسرائيل، والولايات المتحدة، إنها لن توقع عليه. ويقول المنفذون إن الميثاق غير الملزم يكسر الهجرة التي تحركها الدوافع الاقتصادية بحق القادم في قمة للأمم المتحدة بالمغرب، من شأنه «المخاطرة» بتسجيع الدخول غير القانوني إلى أستراليا».

«وكالات»: أصبحت أستراليا أحدث دولة ترفض التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة بشأن الهجرة، وقال وزراء أمس الأربعاء، إن ذلك ليس في مصلحة البلاد.

وجاء في بيان وقعه رئيس الوزراء سكوت موريسون، ووزير الشؤون الداخلية بيتر دوتون، ووزيرة الخارجية ماريس باين، إن الميثاق العالمي للهجرة المقرر توقيعه الشهر القادم في قمة للأمم المتحدة بالمغرب، من شأنه «المخاطرة» بتسجيع الدخول غير القانوني إلى أستراليا».

وأضاف البيان أن الميثاق: «لا يميز بشكل كاف بين الأشخاص الذين يدخلون أستراليا بطريقة

نصف البلدات بعد ليلة جديدة من أعمال العنف. وقال وزير الداخلية كريستوف كاستانير السلاط، لشبكة «فرانس 2» «نحن أمام جنوح تام لتفاهرة انطلقت بالأساس هادئة السبت» مثمداً بـ«نزع» نحو التطرف» ويسقط «عدد كبير جداً من الجرحى» من جهة، المتطرف وزير الاقتصاد برونو لومير «عدداً من التجاوزات في هذه التظاهرات، تجاوزات معادية للعنصر، أو عنصرية رافقها عنف».

وأوقعت التظاهرات منذ بداية التحرك قتيلاً و528 جريحاً بينهم 17 إصاباتهم بالغة، وفق حصيلة لوزارة الداخلية الإثنين الماضي. وأشارت عدة استطلاعات للرأي إلى أن الحركة التي انطلقت على شبكات التواصل الاجتماعي في 17 نوفمبر، عتوية وبلا قيادة، تحظى بتأييد 75 في المئة من الفرنسيين.

وأصدر القضاء الإثنين الماضي، أولى أحكامه، خاصة في ستراسبورغ أين حكم على محتج بالسجن 4 أشهر مع النقال لإدانته بتعرض حياة الغير للخطر، وغرفة حركة السير.

وربما تتواصل الاحتجاجات في الأيام المقبلة بعد أن انتشرت على شبكات التواصل الاجتماعي دعوات لنيل السير في باريس يوم السبت المقبل.

فرنسا: ماكرون يدعو للحوار مع أصحاب «السترات الصفراء»



محتجون من أصحاب السترات الصفراء يلقون طرطبة في فرنسا

باريس - «وكالات»: دعا الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون السلاط، إلى الحوار لإقناع المظاهرات ضد زيادة الرسوم على المحرقات الذين يعرفون بـ«السترات الصفراء» موضع حد لاحتجاجاتهم التي تشل حركة السير على الطرقات العامة، وتمنع الوصول إلى مستودعات النفط.

وأعبر الرئيس الذي استهدفه المظاهرات بالانتقادات بصورة مباشرة، أنه من «الطبيعي» أن تجري احتجاجات، موضحاً أن استراتيجية الحكومة هي «فرض مزيد من الضرائب على الطوائف الأحقورية من جهة، ومزيد من الدعم للمعوزين، من جهة ثانية».

وقال ماكرون من بلجيكا أين يؤدي زيارة دولة، «غير الحوار يمكننا الخروج من الوضع، عبر الشرح، عبر القدرة على الحلول الميدانية».

وانطلقت التحركات بالأساس احتجاجاً على زيادة أسعار الوقود، غير أن «السترات الصفراء» وسعوا نطاق مطالبهم للتدبير بالنظام الضريبي بصورة عامة، ويتراجع القدرة الشرائية.

وقال رئيس الوزراء إدوار فيليب من جانبه لنواب الحزب الحاكم «الجمهورية إلى الأمام» «ستتصير بتناسكنا وثباتنا وتصميمنا» حسب ما أفاد

مشاركون في اللقاء. وواصل المتظاهرون تحركاتهم الثلاثاء، بإقامة حواجز لإبطاء حركة السير قرب نقاط دفع رسوم الطرقات السريعة، وعند الدورات في مناطق عدة.

وشهدت حركة السير بيلة على عدة طرقات عامة وعند نقطة دفع رسوم في أيرساك على الطريق بين بوردو وباريس جنوب غرب فرنسا، واستهدفت رسوم الطرقات السريعة، وعند باضرار «جسيمة» ليل الإثنين

«البنتاغون»: كلفة القوات المنتشرة عند الحدود الجنوبية 72 مليون دولار



قوات عسكرية أمريكية على حدود بلادها الجنوبية

واشنطن - «وكالات»: ذكرت وزارة الدفاع الأمريكية، المندوبون الثلاثاء، أن «التكلفة الحالية للقوات المنتشرة عند الحدود الجنوبية للبلاد تبلغ 72 مليون دولار».

وأضافت الوزارة في بيان له «لم يتم بعد تحديد التكلفة الإجمالية للعملية»، حسبما نقلت وكالة بلومبرغ للأخبار، وتابعت أن الأمر سيعتمد على «الحجم الكلي للقوات، والمدة ونطاق عملية النشر».

أفغانستان: السلطات تحاول تحديد منفذي الهجوم على تجمع ديني

كابول - «وكالات»: تعمل الحكومة الأفغانية، أمس الأربعاء، على تحديد الجماعة المسؤولة عن تفجير انتحاري أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 80 شخصاً كانوا يشاركون في احتفال بمناسبة دينية في العاصمة كابول، وذلك بعد أن نفت حركة طالبان، مسؤوليتها عن الهجوم.

ومن بين الضحايا رجال دين من مناطق مختلفة من البلاد كانوا يلحون دعوى من مجلس العلماء الأفغاني للاحتفال بالمولد النبوي، الثلاثاء.

ويبدو معرفة المسؤولين عن الهجوم قن يتضح ما إذا كان الهدف منه هو مجرد تقويض حكومة الرئيس أشرف غني، أم أنه يأتي في إطار استراتيجية لإسقاط الضغط على حكومته وحلفائها الغربيين، في وقت يسعى فيه لإجراء محادثات مع حركة طالبان، لإنهاء الحرب المستمرة منذ 17 عاماً.

وقال مسؤول أممي كبير كان موجوداً في موقع الهجوم، صباح الأربعاء، لجمع الأدلة الجنائية: «حتى الآن لا نعرف أي جماعة متشددة يمكن أن تكون مسؤولة عن الهجوم. التحقيقات في المراحل الأولى».

ويتألف مجلس العلماء، وهو أكبر مؤسسة دينية في أفغانستان، من رجال دين شيع، لكن لم يتضح بعد ما إذا كانت للهجوم أهداف طائفية.

وكان الاجتماع الذي عقد على مدى ثلاثة أيام هو الثاني من نوعه في غضون الشهر المنصرم. وأعلن خليل زاد مبعثه لنتهي في 20 أبريل لإنهاء الحرب، ويتزامن ذلك مع موعد إجراء انتخابات الرئاسة الأفغانية، لكن الوضع الأمني ازداد تدهوراً منذ إنهاء حلف شمال الأطلسي، عملياته القتالية في البلاد بشكل رسمي، عام 2014.

وخلال الأيام القليلة الماضية، اغضب الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، باكستان، التي تقع بجوار أفغانستان، وتشبته المخابرات الأفغانية، وقادة عسكريين غربيين، بأنها توفر دعماً لحركة طالبان منذ فترة طويلة.

وقال ترامب مطلع الأسبوع، خلال مقابلة إن باكستان «لا تفعل أي شيء» للولايات المتحدة على الرغم من تلقيها مساعدات أمريكية

أنقرة تطالب واشنطن بتسليم 84 شخصاً على صلة بغولن

تركيا: سجن ألماني من أصل تركي بتهمة الإرهاب



فتح الله غولن

أنقرة - «وكالات»: أعلن وزير الخارجية التركي، مولود تشاوش أوغلو، أنه قدم لتفكيره الأمريكي مايك يومبيو، ومستشار الأمن القومي جون بولتون، لائحة تضم أسماء 84 شخصاً على صلة بالداعية فتح الله غولن المقيم بالولايات المتحدة.

جاء ذلك حسبما نقلت وكالة الأناضول الرسمية للأخبار، دون الكشف عن رد الجانب الأمريكي على ذلك الطلب.

وفي وقت سابق، التقى تشاوش أوغلو بنظيره الأمريكي في واشنطن، وبمقر وزارة الخارجية الأمريكية، واستغرق اللقاء نحو 45 دقيقة، حسب المصدر نفسه.

وتتهم تركيا غولن بالمسؤولية عن محاولة انقلاب عسكري في تركيا منتصف عام 2016 من ناحية أخرى قضت محكمة في إسطنبول مساء الثلاثاء، باستمرار حجز الأخصائي الاجتماعي الألماني التركي، عادل ديمرجي، على ذمة اتهامات بالإرهاب.

ونفى ديمرجي الألماني من أصل تركي ويعمل موظفاً بالشؤون الاجتماعية في كولونيا، في بداية محاكمته أي صلة له بتمتلكات غير مشروعة.

وحكم القاضي بإطلاق سراح 6 متهمين آخرين اعتقلوا في القضية ذاتها، ولكنه أمر ببقاء ديمرجي وراء القضبان، كما قال محاميه بعد جلسة استمرت عدة ساعات.

وقال المحامي، إن هذا كان مخيباً للآمال بسبب توجيه تهم أكثر خطورة ضد الآخرين. وستعقد الجلسة للمهلة للقضية في المحكمة في 14 فبراير 2019.

الأمم المتحدة: استقالة المسؤول عن البيئة بسبب رحلاته الجوية



الترجيح المستحيل إريك سوليهيم

سوليهيم، مشيراً إلى أن الخميس المقبل سيكون آخر يوم عمل لسوليهيم. وقال دوجاريك، إن سوليهيم كان «صوتاً بارزاً في لفت انتباه العالم للتحديات البيئية الخطيرة»، دون أن يشير إلى أن نتائج التحقيقات في ثقافته ثق وراء الاستقالة.

وتابع أن «الأمين العام سعيد برؤية التزام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنفيذ توصيات مكتب خدمات الإرشاف الداخلي» الذي حقق في حاجة سوليهيم لثقافة السفر المرتفعة هذه. وتأتي استقالة سوليهيم قبل بدء محادثات مهمة في بولندا في 2 ديسمبر (كانون الأول) حول تطبيق اتفاق باريس للمناخ.

وستختلف ثمانية مدير المنظمة التيزانية جويس سمويلا سوليهيم مؤقفاً حتى يرحل غوتيريش خليفة للوزير النرويجي السابق على رأس برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

نيويورك - «وكالات»: استقال المسؤول عن البيئة في الأمم المتحدة إريك سوليهيم، الثلاثاء، بعد تحقيق في ثقافت سفره الكبيرة ما أثار غضبا واسعاً، بحسب ما ذكر مسؤولون في الأمم المتحدة.

وتولى سوليهيم، وزير البيئة النرويجي السابق، منصبه رئيساً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بنرويجي، في يونيو (حزيران) 2016. وأظهر تحقيق مالي في ثقافته، أنه «أنفق نحو 500 ألف دولار على السفر، وطلب بتعويض عن ثقافت غير مبررة في الوقت الذي تعاني فيه المنظمة الدولية من مشاكل مالية».

والتأثر رحلاته حول العالم اتهامات بأنه لا يهتم بالبيئة أو بجهود خفض انبعاثات الكربون الناجمة عن السفر جواً.

وأكد ستيفان دوجاريك المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، أن «الأخير قبل استقالة

الألمانية، والإنجليزية. واتهم أيضاً بالانتماء للحزب الشيوعي الليبيني الماركسي، الذي تصفه تركيا، منظمة إرهابية. وبحسب لائحة الاتهام، شارك ديمرجي في «مظاهرات غير مرخصة، واستخدمت فيها زجاجات الملوثوف» نفاية عن الحزب الليبيني بين 2013 و2016، وفي جنازات لأعضاء الحزب.

وبعض هذه التماسيات كانت لأعضاء الفصيل المسلح في الجماعة، الذين قاتلوا تنظيم داعش الإرهابي في سوريا، ورفض ديمرجي الاتهامات بالإرهاب المسوية إليه، لكنه اعترف في المحكمة بحضور الجنازات والتماسيات الأخرى. وقال إنه لم يسبق له مشاهدة أسلحة في تلك الأحداث، التي شارك فيها آلاف الأشخاص.

وتقول وزارة الخارجية الألمانية، إن 5 ملان ما زالوا رهن الاحتجاز في تركيا «لأسباب سياسية».

جدير بالذكر، أن محاكمة ديمرجي تعد الثالثة من نوعها لألماني في تركيا في غضون فترة قصيرة على خلفية «اتهامات بالإرهاب».

واعتقل ديمرجي في إبريل الماضي في إسطنبول، واتهم بالكتابة لصالح وكالة الأنباء اليسارية التركية إي تي اتش آيه، وترجم مواداً من التركية، إلى

والتي ديمرجي الألماني من أصل تركي ويعمل موظفاً بالشؤون الاجتماعية في كولونيا، في بداية محاكمته أي صلة له بتمتلكات غير مشروعة.

وحكم القاضي بإطلاق سراح 6 متهمين آخرين اعتقلوا في القضية ذاتها، ولكنه أمر ببقاء ديمرجي وراء القضبان، كما قال محاميه بعد جلسة استمرت عدة ساعات.

وقال المحامي، إن هذا كان مخيباً للآمال بسبب توجيه تهم أكثر خطورة ضد الآخرين. وستعقد الجلسة للمهلة للقضية في المحكمة في 14 فبراير 2019.

وتأتي استقالة سوليهيم قبل بدء محادثات مهمة في بولندا في 2 ديسمبر (كانون الأول) حول تطبيق اتفاق باريس للمناخ.

وستختلف ثمانية مدير المنظمة التيزانية جويس سمويلا سوليهيم مؤقفاً حتى يرحل غوتيريش خليفة للوزير النرويجي السابق على رأس برنامج الأمم المتحدة للبيئة.